العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

الأردن يعزز دور قطاع التعدين في تنمية الاقتصاد

استهداف زيادة مساهمة القطاع إلى 11 في المئة بحلول 2025

يخطط الأردن من خلال استراتيجية طموحة لجعل قطاع التعدين مجالا مساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة، وهو ما من شأنه أن يحقق تنمية مستدامة من خلال تصويب أوضاع الشركات وتطوير عمليات البحث والتنقيب والخدمات اللوجستية لجلب المزيد من الاستثمار.

محرك أساسي في النمو

عمّان – تتسلح الحكومة الأردنية بخطة جديدة أقرتها هذا الأسبوع تشمل إجراءات تحفيزية لقطاع التعدين بهدف تعزيز دوره في تنمية الاقتصاد وتدعيم سوق العمل.

ويعدّ القطاع من أهم الروافد للاقتصاد المحلي إذ يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية، وتغطية حاجة السوق المحلي من الخامات الأولية والوسيطة والنهائية.

كما أنه يرفد خزينة الدولة سنويا بما يتحصل من ضرائب وعائدات ورسوم التعدين، إلى جانب تطوير البنية الأساسية في المناطق التي تتواجد فيها هذه الخامات، إضافة إلى تنمية المجتمع المحلي.

وشملت الإجراءات الجديدة تكليف هيئة تنظيم قطاع الطّاقة والمعادن بالإشراف على ترتيب أوضاع الشركات العاملة في القطاع، والتي لم تسدد ما عليها من ضرائب خلال العام الماضي من خلال منحها تسهيلات في الدفع وإعادة جدولة المستحقات.

كما تم إقرار مراجعة مسألة كميّة الإنتاج السنويّة والتي لم تعد تتماشى مع المستهدف، حيث تم إصدار أكثر من 44 حق تعدين تعود إلى 34 جهة أو شركة حتى الآن.

ويعاني الأردن من أوضاع اقتصادية صعبة منذ تفجر الفوضى في سوريا جاءت بالتزامن مع إجراءات تقشفية وإصلاحات اقتصادية قاسية بهدف تعزيز الإيرادات، تلتها الأزمة الصحية التي زادت من حجم التحديات أمام الحكومة.

هالة الزواتي

القطاع مهم بالنسبة إلى سوق العمل وتوفير العملة الصعبة

وتقول الحكومة إنها تتجه بثبات لتطوير قطاع التعدين لتعظيم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الأردن من أكبر منتجي ومصدري الفوسفات والبوتاس والبروم والأسمدة والأحماض الكيمياوية.

وهناك توقعات إيجابية بزيادة الاستثمار في القطاع مع التركيز على القيمة المضافة للمعادن الاستراتيجية مثل النحاس والذهب والعناصر الأرضية النادرة والقيمة المضافة للمعادن الصناعية الأخرى مثل البازلت، ورمال السيليكا والحجر الجيري النقي وغيرها.

وتهدف الخطط الحكومية إلى تحفيز الاستثمار التجاري من خلال تسهيل إجراءات استغلال هذه الثروات وفق أسس ومبادئ تقوم على الشفافية والوضوح.

وتسعى استراتيجية الثروات المعدنية للعام 2025 لرفع مساهمة قطاع التعدين إلى 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 7.7 في المئة للعام 2019، فيما شكل أكثر من 19 في المئة من مجموع الصادرات.

وأكدت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية هالة زواتي في الكثير من المرات أهمية هذا القطاع في توظيف العمالة المحلية وتغطية حاجة السوق المحلي من المواد الخام وتوفير العملات الصعبة من خلال الصادرات.

وتشير إحصائيات صندوق النقد العربي إلى أن الأردن يحتل المرتبة الثالثة عربيا في إنتاج مادة الفوسفات بعد كل من المغرب ومصر، وتليه كلّ من السعودية وتونس.

وتمتلك البلاد خامس أكبر احتياطات للفوسفات في العالم بواقع 3.7 مليار متر مكعب، وهي تعد بتحقيق عوائد مالية كبيرة في حال تعزيز استثمارها بالشكل الأمثل.

وتحتل الأردن المرتبة السابعة عالميا في إنتاج البوتاس وقد تصدرت شركة البوتاس العربية قائمة الصادرات الأردنية لعام 2019 إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 1.6 في المئة.

وأشارت وثيقة لهيئة الطاقة والمعادن عرضتها المفوض في الهيئة وفاء البخيت خلال المؤتمر الرابع للتعدين والمعادن العربية، الذي استضافته عمان في وقت سابق هذا الأسبوع أن إنتاج الفوسفات لعام 2019 ساهم بواحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال شركة مناجم الفوسفات الأردني.

في المقابل، أسهمت عوائد شركة مصنع بروميين الأردن في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بحوالي 0.9 في المئة.

وتسهم خامات المصادر الطبيعية لصناعة الأسمدة والأحماض في تشغيل 85 مصنعا للأسمدة في الأردن، كما أنها منتجات تحظى بإقبال في الأسواق العالمية ولاسيما اليابان.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن خمسة مصانع في مجال صناعة الإسمنت تعمل بالبلاد. وقد بلغت عوائد مبيعاتها في العام 2019 حوالي 260 مليون دينار (367.2 مليون دولار)، وبلغت حقوق التعدين 105، وعدد رخص المقالع 240.

وفي أغسطس 2020، أعلنت عمّان عن خطة طموحة لتعزيز دور قطاع المناجم في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد ومصادر الإيرادات، وهو ما قد يمثل فرصة كبيرة لجذب استثمارات أجنبية وتصحيح الاختلالات المالية العميقة.

وقالت الزواتي حينها إن "الوزارة حددت 12 خاما لغايات التنقيب والتعدين والاستغلال التجاري في الصناعات الاستخراجية وفي الصناعات التحويلية، وذلك استنادا إلى الدراسات السابقة الخاصة بمشاريع التنقيب عن الثروات المعدنية في الأردن".

إجراءات لدعم القطاع

- إعادة جدولة مستحقات الضرائب لدى الشركات
- مراجعة كميات الإنتاج السنوي من المعادن

وتم إعداد نشرة خاصة بأهم الخامات المعدنية المتاحة للاستغلال في القطاع الاستثماري والتي تتضمن وصفا للخامات المعدنية في الأردن وطبيعتها والبيئة الجيولوجية.

وتتضمن النشرة المعادن الاستراتيجية المفتوحة للاستثمار الذهب والنحاس والزركون والعناصر الأرضية النادرة، وكذلك المعادن والصخور الصناعية المؤملة مثل رمال السيليكا والبازلت والطباشير والحجر الجيري النقي والدولومايت والكاولين والفلدسبار وكذلك الفرص المفتوحة لاستغلال الصخر الزيتي.

ارتفاع الأسعار عالميا يفاقم ديون الدول الفقيرة

نيويورك – حملت تحذيرات المؤسسات المالية الدولية حول احتمال اتساع رقعة الديون في الدول النامية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية أخبارا محبطة للحكومات، حيث تجد نفسها تائهة بين مواجهة الجائحة وحماية الناس اجتماعيا.

وأكد ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي في كلمة ألقاها من العاصمة السودانية الخرطوم قبل اجتماعات سنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منتصف أكتوبر الجاري أن وضع الديون في الدول الفقيرة قد يتدهور مع تقلبات أسعار السلع الأولية وارتفاع أسعار الفائدة.

وحث تلك الدول على بدء إجراءات تدريجية لضبط الأوضاع المالية للحفاظ على ثقة المستثمرين. وقال إنه اعتبارا من منتصف العام الجاري، أكثر من نصف الدول الأشد فقرا في العالم "في وضع صعب من حيث الدين الخارجي أو معرضة لخطره".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتريش قد أكد في مارس الماضي أنه على الرغم من اتخاذ خطوات مهمة لمنع أزمة الديون في جميع أنحاء العالم التي أثارتها أزمة كوفيد – 19، إلا أنها غير كافية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان النامية.

وسيثقل تفاقم عبء الدَّين العام العالمي كاهل الاقتصادات الناشئة بشكل متزايد، بعد الأزمة الصحية العالمية التي ضاعفت معدلات الاقتراض.

وقال مالباس "عندما تنتهي فترة تطبيق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين بنهاية العام الجاري، ستشهد الدول منخفضة الدخل التي ستستأنف دفع فوائد الديون انكماشا في حيزها المالي"، وهو ما يحدّ من قدرتها على شراء اللقاحات وتمويل أولويات الأخرى.

وكرر دعوته إلى تسريع وتيرة التعاون لتنفيذ إطار عمل مجموعة العشرين لإعادة هيكلة الديون للدول الفقيرة بما يشمل القطاع الخاص وهو إطار عمل لم يفلح حتى الآن في تمديد إمهال الجهات الدائنة للمقترضين السياديين.

وقال مالباس "حان الوقت لاتباع إجراءات ضبط مالي تدريجي وفي صالح الناس، ولإعادة هيكلة الدين غير المستدام". وأضاف أن الدول يجب عليها في ذات الوقت أن تعيد تشكيل مدفوعات ديونها في الوقت الذي لا تزال فيه أسعار الفائدة منخفضة، مع القضاء على الهدر في الإنفاق.

860

مليار دولار مجموع فوائد قروض الدول النامية المتوقعة في عام 2022 بحسب وكالة فيتش

وبحسب إحصائيات لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فإن مجموع فوائد قروض الدول النامية ستبلغ في 2022 قيمة فوائد قروض الدول الغنية نفسها، أي ما يناهز 860 مليار دولار، رغم أن مجموع ما اقترضته يبلغ ثلث قيمة قروض الدول الغنية فقط.

وتسببت الأزمة الصحية في ارتفاع قيمة الديون الحكومية بمقدار 10 تريليونات دولار في العام الماضي لتبلغ قرابة 77.8 تريليون دولار، وهو ما يعادل 94 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط الدين العام في البلدان النامية يبلغ 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة ذاتها تقريبا في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة.

وفي ظل هذه الأعباء المتزايدة على الاقتصادات النامية، يرى خبراء اقتصاد أنه يتحتم على صناع القرار الإسراع في إيجاد حلول وعدم وضع جميع الدول في القالب ذاته.

العراق يسعى لتحويل أعباء الصحراء إلى فرص استثمارية

بغداد – وجهت الحكومة العراقية أنظارها إلى الموارد المنسية في المناطق الصحراوية بهدف تحقيق أكثر استفادة من الموارد الطبيعية، في مسعى لتسريع خطط الإصلاح، التي لا تزال تسير ببطء شديد.

وكشفت وزارة النفط في بيان نشرته على حسابها في موقع فيسبوك أنها تخطط لإطلاق مشروع ضخم للتنقيب عن الغاز الطبيعي في الصحراء الغربية للبلاد.

ونقل بيان عن وزير النفط إحسان عبدالجبار خلال زيارة تفقدية لشركة الاستكشافات النفطية الخميس الماضي قوله إن "الشركة تدرس إقرار مشروع استكشافي عملاق في الصحراء الغربية والتي تعد من الفرص الاستثمارية الواعدة للغاز الطبيعي (الغاز الحر) وتعلق الشركة عليها آمالا كبيرة نتيجة الدراسات والمسوحات السابقة".

وستشرع الجهات المعنية في شركة الاستكشافات النفطية بإعداد دراسة تقييمية وحصر جميع المعلومات عن الرقع الاستكشافية في المنطقة المذكورة بهدف توحيدها وإقرارها ورصد الموازنة المالية المناسبة لها، والإعلان عن إطلاق أضخم مشروع استكشافي للغاز الحر.

ويقول عبدالجبار إن المنطقة الغربية تكتسب أهمية كبيرة في مجال الاستكشاف والمسوحات، وإن شركة النفط الحكومية ستقوم بتسخير كافة إمكاناتها الفنية لاستثمار الغاز من خلال حفر الآبار الاستكشافية.

وحتى يتم تنفيذ هذه المشاريع، التي ستكون من أهم مرتكزات الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط والتنمية المستدامة، فإنها ستحتاج لموافقة ودعم الحكومة كونها ستضيف طاقات جديدة لقدرات البلاد الإنتاجية من الغاز.

ويبدو أن الصحراء الغربية باتت أحد الحلول المستهدفة والكبيرة التي من الممكن أن تعطي استقلالية في مسألة استخدام الغاز الطبيعي بعيدا عن الإمدادات الإيرانية لإنتاج الطاقة الكهربائية وكمصدر رئيس للصناعات البتروكيمياوية والصناعات التكريرية الأخرى.

الاستثمار في الموارد المنسية

أوبك+ تدرس احتمال زيادة إمدادات النفط مع ارتفاع الطلب العالمي

فيينا – تصب ترجيحات محللي أسواق النفط أن يتجه تحالف أوبك+ حين يجتمع أعضاؤه الاثنين المقبل خلال مراجعتهم الدورية للإنتاج إلى زيادة إمداداته النفطية للأسواق بعدما ظهرت علامات محفزة بشأن ارتفاع الطلب العالمي جراء تخفيف قيود الإغلاق.

وكشفت مصادر لوكالة رويترز أن أوبك+ تدرس تجاوز اتفاقها الحالي لزيادة الإنتاج 400 ألف برميل يوميا، وذلك على خلفية اقتراب النفط من أعلى مستوياته في ثلاث سنوات والضغط من جانب المستهلكين لضخ المزيد من الإمدادات.

واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، في إطار مجموعة أوبك+، في يوليو الماضي على زيادة الإنتاج 400 ألف برميل يوميا كل شهر للتخلص التدريجي من تقليص الإنتاج بواقع 5.8 مليون برميل يوميا.

وذكرت أربعة مصادر في أوبك+ أن من التصورات المتوقعة والمطروحة بقوة هو زيادة إمدادات النفط، لكن لم يذكر أي منها تفاصيل عن الكميات أو ستكون في أي شهر.

وأشار مصدر آخر في التحالف النفطي إلى أن زيادة الإنتاج بنحو 800 ألف برميل يوميا في شهر واحد من التصورات المحتملة، على ألا يشهد الشهر التالي أي زيادة.

وأقرب شهر يمكن أن تحدث فيه أي زيادة هو نوفمبر المقبل، حيث أن الاجتماع الأخير بت في حجم إنتاج أوبك+ في أكتوبر الجاري.

وفي حين قال أحد مصادر أوبك+ إنه "لا يمكننا استبعاد أي خيار"، أشار مصدر آخر إلى أن فكرة أن سوق النفط قد تحتاج إلى خام أكثر مما هو مخطط له في الاتفاق الحالي "أحد التصورات المحتملة".

وكانت مصادر في قطاع النفط قالت لرويترز الأربعاء الماضي إن النتيجة الأكثر احتمالا هي أن المجموعة ستلتزم بالخطة الحالية.

ولم يتضح حتى الآن سبب تغير اللهجة، لكنه جاء بعد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة لأوبك+ التي استعرضت توقعات السوق وقلصت التوقعات لحجم فائض الإمدادات في 2022.

وتتواصل المحادثات بين الأعضاء قبل اجتماع أوبك+ عن بعد في الرابع من أكتوبر الجاري، وليس هناك ما يؤكد الاتفاق على زيادة إضافية.

وارتفع خام برنت إلى أعلى مستوى في ثلاث سنوات متجاوزا 80 دولارا للبرميل الثلاثاء الماضي، مدعوما بتوقف إنتاج غير مخطط له في الولايات المتحدة وانتعاش قوي في الطلب بعد الضرر الناجم عن الجائحة.

ويزيد ارتفاع أسعار النفط والغاز والفحم والكهرباء الضغوط التضخمية في أنحاء العالم ويبطئ التعافي.

وقالت جين ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض الخميس الماضي إن "سعر النفط مثار قلق بشكل واضح". وأضافت أن "ارتفاع أسعار النفط كان على جدول أعمال جيك سوليفان مستشار الأمن القومي عندما اجتمع هذا الأسبوع مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان".

وأكدت إدارة الرئيس جو بايدن في السابق أنها على اتصال مع أعضاء منظمة أوبك وتبحث كيفية التعامل مع ارتفاع تكلفة النفط.

وأشارت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم الثلاثاء الماضي، إلى أن ارتفاع أسعار الخام من شأنه تسريع التحول إلى مصادر الطاقة البديلة.

وقال وزراء الطاقة من العراق ونيجيريا والإمارات الأعضاء بأوبك في الأسابيع الأخيرة إن المنظمة لا ترى حاجة لاتخاذ إجراءات استثنائية لتغيير الاتفاق الحالي.